تطوير مدارس التعليم الخاص في مصر
"دراسة تحليلية"

بحث مستل من رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في التربية

(تخصص إدارة تربوية)

إعـداد

إبراهيم حسن إبراهيم حسن النجار

إشـراف

أ.د/أحمد إبراهيم أحمد
أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية
المتفرغ
كلية التربية- جامعة بنها

أ.د/جمال محمد أبو الوفا
أستاذ التربية المقارنة والإدارة
التعليمية المتفرغ
كلية التربية- جامعة بنها

أ.م.د/ فاطمة أحمد زكي
أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية المساعد
كلية التربية- جامعة بنها

٢٠٢٤م

تطوير مدارس التعليم الخاص في مصر
"دراسة تحليلية"

إعداد

إبراهيم حسن إبراهيم حسن النجار

المستخلص باللغة العربية

استهدف البحث الحالي التعرف على التعرف على الأسس النظرية لمدارس التعليم الخاص في مصر، والكشف عن واقع مدارس التعليم الخاص في مصر، والتوصل الى تصور مقترح لتطوير مدارس التعليم الخاص في مصر، واستعان البحث الحالي بالمنهج الوصفي، حيث يقوم على جمع البيانات والمعلومات دون زيادة أو نقصان ثم تحلل تلك المعلومات ويصل إلى نتائج للظاهرة الملموسة، وتوصل البحث الى مجموعة من النتائج أهمها: تعقيد الإجراءات في وجه من يرغب في إنشاء مدرسة خاصة، وقلة المدارس الخاصة في القرى تؤدى الى أعباء كثيرة على الطالب من سفر وإهدار للوقت والجهد، وقلة توافر المباني المدرسية الملائمة للعملية التعليمية ولأعداد التلاميذ المتزايدة كل عام، وعدم وجود قناعات لدى بعضًا من قيادات مدارس التعليم الخاص بأهمية الاعتماد، وجود قصور لدى بعض العاملين في مدارس التعليم الخاص في تأصيل ثقافة الجودة والاعتماد المؤسسي.

الكلمات المفتاحية : مدارس التعليم الخاص – التطوير

Abstract in English:

The current research aimed to identify the theoretical foundations of special education schools in Egypt, reveal the reality of special education schools in Egypt, and come up with a proposed vision for developing special education schools in Egypt. The current research used the descriptive approach, as it is based on collecting data and information without adding or A decrease then analyzes this information and arrives at results regarding the tangible phenomenon. The research reached a set of results, the most important of which are: the complexity of procedures for those who wish to establish a private school, and the scarcity of private schools in villages leads to many burdens on the student, such as travel, waste of time and effort, and lack of availability of buildings. Schools that are appropriate for the educational process and the increasing number of students every year, and the lack of convictions among some of the leaders of special education schools about the importance of accreditation, and the presence of shortcomings among some workers in special education schools in establishing a culture of quality and institutional accreditation.

Keywords: Special Education Schools - Development

أولاً: الإطار العام للبحث

مقدمة البحث :

يعد ملف تطوير مدارس التعليم الخاص أحد الملفات المهمة والشائكة بين ملفات التطوير في وزارة التربية والتعليم الفني في مصر، وذلك نظراً لتراكمات هذا الملف وما شابه من معالجات سطحية لأمور جوهرية تتعلق بصالح العلمية التعليمية والطلاب وأولياء الأمور من ناحية وصالح المستثمرين أصحاب هذه المدارس من ناحية أخرى(١).

وأن النظام التعليمي في مصر شهد أشكالًا مختلفة تعكس التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها المجتمع المصري، وما فرضته هذه التطورات على هيكل التعليم بمختلف مراحله وأنواعه من تغيرات، وتشير عدد من الدراسات والتقارير الإقليمية والدولية إلى أن النظم التعليمية في مصر خلال العقدين الأخيرين لم تعد موحدة Unified أو متسقة Uniform، بل أصبحت أنواع متعددة أو متوازية تتبادل فيما بينها عمليات الاستبعاد والاصطفاء على نحو يهدد النسيج الاجتماعي(٢).

لقد شهد القرن العشرين المنصرم اهتماماً واضحاً من جانب الدولة بالتعليم الخاص، حيث خصص الباب السادس من القانون رقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١ للتعليم الخاص عدة مواد تهدف إلى تنظيم ودعم هذا التعليم في إطار السياسات والخطط القومية للتعليم، وضمان توافر مقومات العملية التعليمية كافة من مبانٍ وتجهيزات مدرسية، ومعلمين وإدارة مدرسية وغيره(٣).

كما صدر القرار الوزاري رقم (٢٦٠) لسنة ١٩٨٨ بشأن التعليم الخاص، نتيجة لما وُجد من تحايل بعض المسئولين عن المدارس الخاصة على بعض الفقرات في القانون السابق، وقد تضمن هذا القرار عدة أهداف أهمها: ضمان الرقابة الفعالة على التعليم الخاص؛ ليؤدي دوره بنجاح في دعم العملية التعليمية بهذه المدارس، كما صدر القرار الوزاري رقم ٣٠٦ بتاريخ ١٩٩٣/١٢/٦م بشأن التعليم الخاص وعُمل به ابتداءً من العام ١٩٩٤؛ لسد الثغرات التي وجدت في القرار السابق (٤).

وتكشف الإحصائيات عن أن التعليم الخاص يشارك التعليم الحكومي في رفع نسب الاستيعاب الكامل للأطفال في سن التعليم، حتى لا يُمنع طفل من دخول المدرسة، وهو في سن التعليم بسبب عدم توفر مكان له في المدرسة. ففي العام الدراسي (٢٠٠٥/٢٠٠٦) كان عدد التلاميذ الملتحقين بالمدارس الخاصة (١٢٤١٢٤٦) تلميذًا على مستوى الجمهورية، تزايد هذا

العدد في العام الجامعي (٢٠٠٩/٢٠١٠) بلغ (١٣٧٠١١٨) تلميذًا، تضاعف هذا العدد الآن حتى وصل في العام الدراسي (٢٠٢٢/٢٠٢٣) إلى (٢٨٠٣٠٠٠) تلميذًا مما يؤكد الدور الذي يقوم به التعليم الخاص في رفع نسب الاستيعاب [٥].

□ □مشكلة البحث :

تعاني معظم المدارس الخاصة هبوطًا في الخدمة التعليمية، وقد يرجع ذلك إلى عدم توافر هيئات التدريس المتفرغين والمؤهلين علمياً وتربويًا، ويرى البعض مغالاة بعض المدارس الخاصة في قيمة المصروفات المدرسية، وأن مبرراتها في ذلك هي إضافة أنشطة لا علاقة لها بمسئوليات المدرسة التربوية والتعليمية، وكذلك المغالاة في مطالبة أولياء الأمور بدفع تبرعات وبخاصة عند الالتحاق بأول المرحلة [٦].

وقد توصلت نتائج بعض الدراسات إلى أن إدارة التعليم الخاص تعاني من بعض المشكلات منها[٧]:

١- قلة توافر المباني المدرسية الملائمة للعملية التعليمية ولأعداد التلاميذ المتزايدة كل عام.
٢- قلة توافر أماكن مخصصة لممارسة الألعاب الرياضية.
٣- سوء الإضاءة والتهوية في بعض فصول المدرسة.
٤- التعليم الخاص يتركز في المدن فقط مما يخل بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.
٥- اهتمام أصحاب المدارس الخاصة بالربح المادي أكثر من اهتمامهم بالعملية التعليمية.
٦- قلة فاعلية الدور الذي يقوم به مجالس الآباء والمعلمين.
٧- قلة انتظام إدارة المدرسة في إرسال تقارير أولياء الأمور عن سلوكيات الأبناء.
٨- معاناة ولي الأمر من زيادة المصروفات المدرسية كل عام.
٩- أن قيام مدير المدرسة بأداء مهامه ومسئولياته يُواجه بالعديد من العقبات التي تؤدي إلى ضعف فاعليتها وضعف مستوى هذا الأداء.

وعليه يتضح أنه لكي يتم تطوير مدارس التعليم الخاص لابد من التحسن المطلوب لكي نحقق الهدف المطلوب من الدراسة، ومن هنا تبلورت فكرة البحث الحالي الذي يسعى إلى تقديم تصور مقترح لتطوير مدارس التعليم الخاص في مصر في ضوء معايير الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد. ويمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

ما التصور المقترح لتطوير مدارس التعليم الخاص في مصر؟

ويتفرع من هذا السؤال مجموعة من الأسئلة الفرعية الآتية:

١- ما الأسس النظرية لمدارس التعليم الخاص في مصر؟

٢- ما واقع تطوير مدارس التعليم الخاص في مصر؟

٣- ما أهم النتائج والتوصيات الخاصة بتطوير مدارس التعليم الخاص في مصر؟

أهداف البحث:

استهدف البحث الحالي إلى:

- التعرف على الأسس النظرية لمدارس التعليم الخاص في مصر.
- الكشف عن واقع مدارس التعليم الخاص في مصر.
- التوصل الى تصور مقترح لتطوير مدارس التعليم الخاص في مصر.

أهميـــــة البحـــــث:

- يهتم البحث بتطوير مدارس التعليم الخاص على ضوء معايير الجودة الشاملة والأساليب الإدارية الحديثة.
- يساعد البحث في الكشف عن العوامل التي تؤدى إلى تطوير إدارة التعليم الخاص.
- يتناول البحث أحد الموضوعات الإدارية الهامة وهي مدارس التعليم الخاص.
- يلعب البحث دورًا في الكشف عن التحديات التي تواجه التعليم الخاص.
- يطرح البحث بعض الحلول لمواجهة مشكلات التعليم الخاص.

منهـــج البحـــث:

استعان البحث الحالي بالمنهج الوصفي، وهذا المنهج الذى يقوم على جمع البيانات والمعلومات دون زيادة أو نقصان ثم تحلل تلك المعلومات ويصل إلى نتائج للظاهرة الملموسة، ويرتبط استخدام المنهج الوصفي غالبًا بدراسات العلوم الاجتماعية والإنسانية ويقوم على رصد ومتابعة دقيقة لظاهرة أو حدث معين بطريقة كمية أو نوعية في فترة زمنية معينة أو عدة فترات من أجل التعرف على الظاهرة أو الحدث من حيث المحتوى والمضمون والوصول إلى نتائج وتعميمات تساعد في فهم الواقع وتطويره وعليه تستطيع التعرف على العوامل التي تؤدي إلى تطوير إدارة التعليم الخاص على ضوء معايير الجودة الشاملة والأساليب الإدارية الحديثة

مصطلحات البحث:

ارتكز البحث الحالي على المصطلحات التالية:

(١) المـدارس الخاصـة:

لقد أشار قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ إلى المدارس الخاصة بأنها كل منشأة غير حكومية تقوم أصلًا بصفة فرعية بالتعليم أو الإعداد المهني والفني قبل مرحلة التعليم الجامعي، وتنشأ المدارس الخاصة لتحقيق بعض أو كل الأغراض التالية [٨] :

-المعاونة في مجال التعليم الأساسي أو الثانوي (العام والتقني) وفق الخطط والمناهج المقررة في المدارس الرسمية المناظرة.

-التوسع في دراسة لغات أجنبية بجانب المناهج الرسمية المقررة.

-دراسة مناهج خاصة وفق ما يقرره وزير التعليم بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم.

-وتخضع المدارس الخاصة لإشراف وزارة التربية والتعليم والمديريات التعليمية بالمحافظة، كما تخضع لقوانين العمل والتأمينات.

ثانياً: الأسس النظرية لمدارس التعليم الخاص قبل الجامعي في مصر ويندرج تحتها :

١- ماهية التعليم الخاص:

يعرف التعليم الخاص بأنه أي مؤسسة تعليمية تصنف على أنها مؤسسة خاصة إذا تم إدارتها من منظمة أو جهة غير حكومية (مثل مؤسسة تجارية)، أو إذا كان يتألف مجلس إدارتها في الغالب من أعضاء ليسوا مختارين من قبل الحكومة [٩].

كما يعرف بأنه " كل منشأة غير حكومية تقوم أصلًا أو بصفة فرعية بالتعليم أو الإعداد المهني أو الفني قبل مرحلة التعليم الجامعي"، والمدرسة الخاصة ذات المصروفات هي المدرسة التي يتقاضى أصحابها مصروفات أو رسوم من التلاميذ مقابل الخدمة التعليمية التي تُقدم لهم، وذلك لتغطية تكاليف التعليم، ولتحقيق ربح لرأس المال المستثمر [١٠] .

وتعرف أيضًا المدارس الخاصة بأنها: "كل مؤسسة تعليمية غير حكومية، يقوم بإنشائها وتمويلها أو إدارتها فرد أو مجموعة من الأفراد المساهمين معًا بجهودهم المالية والبشرية الخاصة، بهدف تقديم الخدمة التعليمية مقابل دفع رسوم هذه الخدمة، وتخضع هذه المؤسسة إلى إشراف الجهات الحكومية ووزارة التربية والتعليم، وتلتزم هذه المؤسسة بتطبيق البرامج

والمناهج الدراسية، كما يخضع طلابها في الشهادات العامة للامتحانات المقررة على المدارس في نطاق المحافظة أو الجمهورية [١١] .

ويشمل التعليم الخاص جميع المؤسسات التربوية الأهلية والخاصة التي تتميز باستقلالها الإداري والمالي، وتكون هذه المدارس تابعة لهيئات أهلية أو جمعيات خيرية محلية أو أجنبية، أو أفراد من القطاع الخاص يتولون الإنفاق عليها من أموالهم أو من الأقساط المدرسية أو من الهيئات والتبرعات المرتبطة بها وإدارتها والإشراف عليها [١٢].

وفى ضوء التعريفات السابقة للتعليم الخاص يمكن تعريف التعليم الخاص أنه "ذلك النوع من التعليم الذي يتم في مؤسسات تعليمية غير حكومية أنشأها أفراد أو هيئات أو جمعيات من أجل القيام بالعملية التعليمية، مقابل جمع مصروفات من التلاميذ لتغطية تكاليف التعليم، وتسيير هذه المدارس على نفس خطط ومناهج المدارس الحكومية ".

٢- أهداف التعليم الخاص:

إن أهداف مدارس التعليم الخاص مثلها مثل أهداف التعليم العام تتشابه في كثير منها، ومن ضمن أهداف مدارس التعليم الخاص ما يلي [١٣]:

١- تنمية قدرة الطلاب على احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

٢- تنمية قدرة الطلاب على احترام هويتهم الثقافية، وشخصياتهم القومية، واحترام لغتهم القومية، والقيم الخاصة بمجتمعهم الذي يعيشون فيه.

٣- تهيئة الطلاب وإعدادهم لتولي مسئولية تنمية المجتمع المحيط المحلي والعالمي.

٤- إعداد الطلاب لاحترام البيئة المحيطة والحفاظ عليها.

٥- تحدد الأهداف الاتجاه العام للمجهودات الجماعية فلا يمكن تصور جهد جماعي منتج دون أهداف.

٦- تيسر الأهداف التنسيق بين مجهودات الأفراد والوحدات، فعندما يعرف كل فرد في الإدارة أو الوحدة الأهداف المطلوب الوصول إليها فإن جميع الأفراد يعملون متعاونين للوصول إلى الهدف بأقل درجة ممكنة من التداخل أو التعارض في الأعمال.

٧- تساعد الأهداف في وضع خطة متكاملة متناسقة مع بعضها.

٨- إعداد الطلاب للتعلم والحياة.

٩- تدعيم القيم الإيجابية التي تتلاءم وحاجات المجتمع لدى الطلاب.

١٠- تمكين الطلاب من المهارات الأساسية التي تمكنهم من المهارات التي يحتاجها سوق العمل.

١١- مساعدة الطلاب على اختيار الوظيفة الملائمة بعد إنهاء الدراسة الثانوية.

١٢- تمكين الطلاب من المهارات الأساسية اللازمة لاستخدام التكنولوجيا الحديثة.

١٣- المساهمة في إعداد جيل مؤهل من الخريجين القادرين على تحقيق التنمية للمجتمع.

٣- أهمية التعليم الخاص:

إن التعليم في المدارس الخاصة لا يقل أهمية عن التعليم في المدارس الحكومية، حيث أنه يساند ويدعم ويسد عددًا من الاحتياجات التربوية في المجتمع، الذى لا يستطيع التعليم الحكومي القيام بها، وتتمثل أهمية التعليم الخاص فيما يلي [١٤]:

١-الرغبة في تخفيف الضغط على التعليم العام، وخلق المنافسة بينهما في تقديم خدمة تعليمية أفضل.

٢- عجز الحكومات عن تمويل التعليم نتيجة لمحدودية مواردها المالية من جهة والطلب المتزايد على التعليم في جميع مراحله من جهة أخرى، وهذا ما دفع بالقادرين من المواطنين إلى بذل الجهد الجماعي لإنشاء مدارس خاصة، إلى جانب رغبتهم في تحقيق الربح المادي.

٣- يساعد التعليم الخاص في توفير التعليم قبل الجامعي في مصر، سواء المصرية منها أم الأجنبية، وهناك نوع آخر من التعليم يسمى التعليم غير النظامي ممثلاً في تعليم الكبار الصورة الأكثر شيوعًا من التعليم غير النظامي، له طبيعة خاصة تميزه عن التعليم النظامي وأهم ما يميزه أنه يعتني بتعليم الكبار من الرجال والنساء [١٥].

٤- توفر المدارس الخاصة أحدث الأساليب لمساعدة الطالب على زيادة مقدرته على الفهم والاستيعاب.

٥- يقوم القائمين على التعليم الخاص على جلب خيرة الأساتذة من أجل ضمان حصتهم في سوق التعليم الخاص الذي يواكب التطور السريع المعاصر في نظم التعليم واستعمال أحدث التقنيات والمناهج التي تمنح للتلميذ القدرة على التفوق وروح الإبداع وتخطي التراجع الذي يعيشه المجتمع على كافة الأصعدة [١٦].

ومن خلال ما سبق يتضح أن التعليم الخاص يكتسب أهمية لما يمتلكه هذا القطاع من مرونة عالية وشغف كبير للاستكشاف والتطوير، ولقد كان قطاع التعليم الخاص وما زال من أهم الشركاء في تطوير المناهج التعليمية بما يقدمه من تغذية راجعة واقتراحات بناءة لتطوير المناهج التعليمية والارتقاء بها، وتقديم أهم الكوادر البشرية للمجتمع بالمشاركة مع التعليم العام.

٤- إدارة التعليـم الخاص.

ويحتاج التعليم الخاص إلى إدارة من نوع خاص؛ إدارة تساعده على تحقيق فلسفته وأهدافه، ومن ثم يحقق أعلى إنتاجية ممكنة من ورائه، ومن هنا وضع البنك الدولي – بوصفه أحد المؤسسات العالمية، التي تنظر إلى قطاعات المجتمع كافة على أنها مشروعات استثمارية، مجموعة من الاستراتيجيات التي من شأنها النهوض بالإدارة لتقليدية للتعليم الخاص، ومساعدته على تحقيق فلسفته وأهدافه، وتحقيق الاستثمار الأمثل لموارده البشرية، من خلال تمويل مستدام، ومتعدد المصادر، الأمر الذى يمكن المدرسة من تحقيق أكبر قدر ممكن من حاجات العاملين، وتحقيق أقصى درجات الرضا عن العمل، **وتتلخص تلك الاستراتيجيات فيما يلي**[١٧] :

- إعطاء مدارس التعليم الخاص قدرًا من الحرية في توزيع ميزانيتها، ومواردها المالية بالشكل الذي يشبع حاجات العاملين بها، وتمكين إدارة المدرسة من تخصيص مكافآت للمعلمين الملتزمين بمواعيد المدرسة، وتحقيق أعلى قدر ممكن من أعبائهم التدريسية.
- الاهتمام بتمكين المعلم من مهارات إدارة الفصل الدراسي، الأمر الذي يساعده على اكتساب المهارات الإدارية، وتهيئته للمشاركة في صنع القرار المدرسي.
- تشجيع مشاركات قطاعات المجتمع كافة في تمويل المدرسة، وتوفير مصادر متنوعة للتمويل، وإتاحة الفرصة لهم للمشاركة في صنع القرارات المدرسية، مما يتيح فرصة لتفعيل المشاركة المجتمعية بشكل عملي.

وهناك استراتيجيات أخرى تعمل على مساندة مدارس التعليم الخاص على إدارة نفسها ذاتيًا، ومن تلك الاستراتيجيات ما يلي [١٨]:

- إعادة توزيع موارد التعليم، وتعني تلك الاستراتيجية، إعطاء مزيد من الاهتمام لبرامج تدريب المعلمين، والعمل على رفع قدراتهم الإدارية والأكاديمية، وتطوير البنية التحتية للمدرسة، وغيرها من الأمور، بدلاً من وضع الاهتمام الأكبر للرواتب.

- الاهتمام بتحقيق أكبر قدر ممكن من مصادر التمويل الذاتية، مثل: تأجير مسرح المدرسة، والملعب، ومعامل الحاسوب، وغيرها، وذلك في غير الأوقات الرسمية، بالإضافة إلى محاولة إنتاج بعض المنتجات البسيطة من حديقة المدرسة، وما يماثلها، الأمر الذي يحقق قدرًا من التواصل بين المدرسة والمجتمع الخارجي.
- العمل على تحسين قدرات المعلمين، واستقطاب مزيد منهم للعمل بالمدارس الثانوية من أجل تقليل نسبة المعلمين للطلاب، وذلك للتغلب على قلة أعداد المعلمين المتخصصين، وزيادة قدرة المعلمين على الإشراف على الطلاب، واكتشاف قدراتهم، والتغلب على مشكلاتهم.
- تحسين إدارة المدرسة وتطويرها، وإتاحة الفرصة لتحقيق مزيد من اللامركزية والإدارة الذاتية، الأمر الذي يتيح للمدرسة الفرصة الملائمة لتحقيق الكفاءة اللازمة لإدارة مواردها البشرية والمادية، بالشكل الذي يحقق لها النجاح المنشود، ويمكنها من منافسة المدارس الثانوية الأخرى، عن طريق استقطاب أكبر قدر ممكن من الطلاب، والتغلب على التسرب، والانقطاع المفاجئ عن الدراسة.
- تفعيل أساليب المحاسبية الذاتية للمدرسة، من خلال إجراء استقصاءات مستمرة للمدرسة عن جودة الخدمة المقدمة بها، ومدى رضا العملاء عن إنتاجية المدرسة، وتمكنها من تحقيق الأهداف المحددة سلفًا، وذلك بواسطة المعلمين، والطلاب، والعاملين بالمدرسة كافة، وكذا أعضاء المجتمع الخارجي.
- إصلاح مناهج مدارس التعليم الخاص الأمر الذي يساعد الطلاب على التمكن من مهارات التفاعل، والتواصل، والمشاركة في صنع القرارات التعليمية، الأمر الذى يتطلب وضع مناهج تلائم احتياجات الدارسين وتستجيب الأمر للتغيرات التي يفرضها المجتمع العالمي.
- الاتصال المباشر والاتصال عن بعد: وتتمثل في إتاحة المعلومات اللازمة لصنع القرار الرشيد للمعنيين واتخاذه، وإتباع مبدأ الشفافية مع هؤلاء المعنيين من شأنه تفعيل اللامركزية، والإدارة الذاتية للمدرسة، وتفعيل العلاقة بين المدرسة والمجتمع المحيط، وذلك من خلال الاجتماعات المدرسية، والإعلان عن تلك المعلومات من خلال الموقع الإلكتروني للمدرسة، وغيرها من أساليب الاتصال المباشرة أو الاتصال عن بعد [١٩].

ومما سبق يتضح أن تلك الاستراتيجيات تركز بشكل أساسي على ضرورة إتباع قدر من اللامركزية في إدارة مدارس التعليم الخاص، الأمر الذي يتيح لها قدرا من التطوير، وتحقيق أهدافها، من خلال المشاركة المجتمعية، وتمكين المعلم من المشاركة في صنع القرارات، بناء على خبرته وتعامله المباشر مع الطلاب وزملاء العمل، وإدارة المدرسة، كما يؤهل المدرسة لإدارة نفسها ذاتيًا، وتوزيع مصادرها المالية بما يتراءى لها وفقاً لاحتياجات العاملين بها، من أجل تحقيق أكبر قدر من الرضا الوظيفي، والإنتاجية.

وتتمثل عناصر إدارة التعليم الخاص فيما يلي:

١- مديـــر المدرســـة الخاصـــة :

إن قيادة المدارس الخاصة هي حجر الأساس في تحقيق النجاح المتواصل بالمدارس الخاصة في بيئة تعليمية تتميز بالتنافسية والتطور السريع، ويتوقف نجاح الممارسات الإدارية ومبادرات تحسين المدارس الدولية على فعالية قيادتها، ويتحمل المدير المسئولية العامة عن التشغيل اليومي للمدرسة وإدارتها من أجل تعليم الطلاب وتحقيق الرفاهية لهم، والمحافظة على التواصل الفعال مع جميع أعضاء المجتمع المدرسي من خلال مجموعة من الممارسات التي يقوم بها مدير المدرسة الدولية.

وتتمثل تلك الممارسات فيما يلي [٢٠] **:**

١. ضمان التواصل الفعال بين مجلس الأمناء وجميع موظفي المدرسة.
٢. المساعدة في إعداد جدول الأعمال لاجتماعات المجلس وإعداد وتقديم التوصيات إلى مجلس الأمناء فيما يتعلق بجميع الأمور التي تتطلب إجراء من المجلس.
٣. القيام بواجبات أخرى قد يكلفه بها المجلس.
٤. الحفاظ على الاتصال مع المدارس الأخرى والمنظمات الإقليمية والوطنية.
٥. تمثيل المدرسة كمدير تنفيذي في التعامل مع وكالات الحكومة والجمهور.
٦. تلقي جميع الشكاوى والتعليقات والمخاوف والانتقادات المتعلقة بتشغيل المدرسة.
٧. عقد اجتماعات منتظمة مع المدراء المساعدين والمنسقين والإداريين لمناقشة التقدم والمشكلات التعليمية.
٨. يقوم بتنفيذ قرارات مجلس الأمناء، والتأكد من أن ممارسات المدرسة تتوافق مع سياستها.
٩. التأكد من أن سياسات وإجراءات المدرسة تتوافق مع قانون التعليم وقوانين بيئة العمل.

١٠. الموافقة على النفقات اللازمة في حدود الميزانية المعتمدة.
١١. حضور اجتماعات مجلس الأمناء، وتقديم المعلومات إلى المجلس على النحو المطلوب.
١٢. الإشراف على جميع الجوانب التي تتعلق بالطلاب ورعايتهم ورفاهيتهم.
١٣. التأكد من وجود أنظمة لمراقبة حضور الطلاب، وجمع المعلومات الضرورية المتعلقة بالطلاب، وتخزينها.
١٤. وضع الجداول الزمنية المناسبة، ومراقبة عبء العمل بين المعلمين والموظفين الآخرين.
١٥. التأكد من أن أعضاء هيئة التدريس ومساعدي الفصول الدراسية يؤدون واجباتهم بشكل فعال.

وعلى هذا فإن مدير المدرسة الخاصة يحرص على ضمان التواصل بين مجلس الأمناء وموظفي المدرسة، والمساعدة في إعداد جداول الأعمال ويقوم بتنفيذ قرارات مجلس الأمناء، ويحرص على بناء التلميذ وربطه بالمجتمع الذي يعيش فيه بالإضافة إلى حرصه على تحقيق أهداف المجتمع والمشاركة في حل مشكلاته.

٢-معلـم التعليـم الخـاص:

يعد المعلم من أهم مدخلات العملية التعليمية، والمحور الرئيسي لها، وقد تم اختيار المعلم في التعليم قبل الجامعي على الشروط العامة للوظيفة كما أعلنتها وزارة التربية والتعليم الفني قبل الجامعي كما يلى [٢١]:

- أن يكون مصريًا ويجوز توظيف الأجانب وفق الشروط والقواعد المقررة في هذا الشأن.
- المؤهلات اللازمة لشغل الوظيفة وفق المستويات المحددة للعاملين بالمدارس الرسمية المناظرة على الأقل، بما فيها الحصول على مؤهل أو تأهيل تربوي.
- أن تثبت لياقته الصحية.
- أن يكون معلم التعليم الخاص ممن يجيدون اللغة الأجنبية ويتم التحقق من ذلك بمعرفة الموجه الأول للغة الأولى للمدرسة ومدير المدرسة بالإدارة التعليمية.
- إذا كان يعمل بوزارة التربية والتعليم يجب أن يكون مضى على تركه للعمل ثلاث سنوات على الأقل.

ومن أهم الأدوار المنوط بها معلم التعليم الخاص ما يلي [٢٢] :

- تقييم المعرفة اللازمة التي يحتاج إليها الطلاب، بالإضافة إلى المهارات والقدرات التي يتطلبها المجتمع العالمي في الآونة الأخيرة.
- مساعدة الطلاب على اكتشاف مواهبهم وقدراتهم، وإعدادهم لتولي مسئولية تطوير المجتمع الذي ينتمون إليه، من خلال اختيار التخصص الذي يلائم تلك المواهب والقدرات، ومن ثم ضمان إنتاج مواطنين منتجين نافعين للمجتمع المحيط، مع احترام القيم العالمية والمحلية، واحترام حقوق الإنسان وحرياته، والتمكن من استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة، والتمكن من مهارات استخدام اللغات الأجنبية، على اعتبار أنها وسيلة التواصل مع الأجانب.
- تعزيز النمو العقلي والجسمي والأخلاقي لشخصية الطلاب، وإعدادهم للعيش بالمجتمع، بما يمكنهم من إكساب أساسيات المعرفة العلمية، وتنمية مهاراتهم العقلية والجسمية، وإكسابهم القدرة على التواصل مع الآخرين.
- تهيئة الظروف اللازمة لتشكيل الطلاب كمواطنين مستقلين، مسلحين بالقيم العالمية والمحلية، والمعرفة الضرورية التي تمكنهم من ضمان الحياة الكريمة وزيادة وعيهم بالقيم التي يدين بها مجتمعهم، وتمكينهم من احترام القيم التي تدين بها مجتمعات أخرى، وثقافات مختلفة.
- إمداد الطلاب بالثقافة الشاملة والتدريب النظري اللازم لإكمال دراستهم بمرحلة التعليم العالي.
- إمداد الطلاب بمعرفة متعمقة توجههم نحو التخصص المهني، وتمكينهم من تكوين معرفة متكاملة عن البيئة المحيطة والمجتمع، والمواطنة، والهوية القومية، وإشعارهم بالألفة نحو إمكانية اكتساب المعرفة التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي.

ومما سبق يتضح أن المعلم يفرض عليه عددًا كبيرًا من المسئوليات، لا يمكن أن يتقنها بالاعتماد على سبل إعداده التي تتم بالجامعات فقط، إنما يتطلب الأمر الاستمرار في تدريبه للاضطلاع بتلك المهام بكفاءة وفاعلية، إذ على المعلم الوقوف على كل ما هو جديد في مجال تخصصه، وأفضل السبل التي تمكنه من القيام بالمهام المنوطة به، خاصة انه المسئول الأول عن تشكيل المسار الوظيفي لطلاب على أعتاب الحياة المهنية، كما أنه مسئول عن تحقيق التنمية المطلوبة للمجتمع المحلي والعالمي المحيط، الأمر الذى يوضح أهمية التدريب الذى

على معلم المرحلة الثانوية العامة أن يتلقاه، ويستمر في الحصول عليه ليتمكن من القيام بالمهام المطلوبة منه.

٣-المنهـــج في نظـــام التعليم الخاص.

تم تطوير المناهج من خلال المحتوى الجديد للمناهج ويتمثل ذلك في بناء مجموعة من المهارات مرتبطة بالثورة الصناعية وما يمكن أن يطلق علية بمهارات القرن الواحد والعشرين

وأكدت الدولة على ضرورة إصلاح المناهج والاهتمام بعقول الطلاب حتى يخرج إلى سوق العمل أشخاص مؤهلين قادرين على بناء وطنهم وأدركت أن المستقبل سيكون في احتياج لوجود خريجين لديهم مهارات جديدة حيث وجه الرئيس بإعداد خطة شاملة لعودة الأنشطة الرياضية والثقافية وهو ما يسهم في تفريغ المبدعين والرياضيين في كل المجالات [٢٣].

- بناء التفكير عبر اكتساب اللغة تعتمد المناهج الجديدة على بناء التفكير خاصة في المراحل الأولى.
- استهداف الفكر المتعمق تتميز المناهج الجديدة بالفهم بدلا من الكم الهائل للمحتوى.
- التعليم في أطار التخصصات المتعددة يعنى الانتقال من التخصصات المنفصلة الى البناء المعرفي داخل المقرر الواحد.
- التحول الرقمي وتكنولوجيا الاتصالات من خلال تطبيق التحول الرقمي في المناهج وطرق التدريس
- سلسلة المناهج الجديدة(اكتشف) يساعد على بناء محتوى تعليمي معزز ومبتكر.

كل ذلك يشير إلى ضرورة أن ينتبه مخططي المناهج في مصر بضرورة أن تساير المناهج الوضع الاقتصادي المتغير وتدريب الطلاب على مواجهة المتغيرات والتحديات المعاصرة، ومما لا شك فيه أن تحقيق كل ذلك وتدعيم التربية الاقتصادية لدى الطلاب مرهون بوجود إدارة مدرسية واعية بالمشكلات والتحديات الاقتصادية التي تمر بها البلاد وملمة بأهداف المرحلة التعليمية وخصائص نمو تلميذ المرحلة لكي تستطيع أن تخطط الأنشطة المناسبة له من أجل تنمية الوعي الاقتصادي لدى الطلاب من خلال الإذاعة المدرسية، وعقد الندوات الخاصة بالتربية الاقتصادية وحث الطلاب على المشاركة في الأنشطة وخاصة المرتبطة بالتربية الاقتصادية، وتشجيعهم بالمكافآت والحوافز، بالإضافة إلى توجيه المعلمين للاهتمام بمشكلات المجتمع في أثناء تدريسهم[٢٤] .

وهو ما يستلزم زاويتين لمعالجة المنهج أحدهما مشتركة بين جميع الطلاب المصريين، حفاظاً على الهوية، وزاوية أخرى تنسق مع الواقع البيئي الذى يختلف في الدلتا عن صعيد مصر وفي الحضر عن الريف ولدى البدو عن سكان مدن القناة...إلخ حفاظاً على التنوع [٢٥]:

- أن يستثمر كل من التقدم العلمي والتقني.
- أن يستثمر تطوير المناهج التقدم التربوي.
- أن تتوفر للتطوير الإمكانيات اللازمة لإنجازه على الوجه الصحيح.
- أن يقوم تطوير المناهج على البحث العلمي والتجريب التربوي.
- أن يستشرف التطوير حاجات المستقبل ومشكلاته.

ويتضح مما سبق أن التطوير المستمر للمناهج التعليمية وتحديث كل الوسائل والوسائط المستخدمة والتوسع فيها، بدءاً من أجهزة الحاسوب، مروراً بالفيديوهات، وأفلام العروض العلمية، وزيارة المتاحف الحية النوعية، وانتظام الرحلات الدراسية، وهذا كله يجعل الكتاب المدرسي أحد وسائط المعرفة ويضفي الحيوية والابتكار على شكله ومحتواه.

٤-الطـــلاب في المدارس الخاصة:

يعد الطالب محور العملية التعليمية وكل ما بذل من جهد في تطوير هذه العملية فهو من أجل تنشئته تنشئة تلبى احتياجات العصر الحالي والمستقبلي ومن الضرورة بمكان معرفة وضع هؤلاء الطلاب من ناحية مستوى تقدمهم في التعليم وذلك من خلال مؤشرات كل من نسبة الاستيعاب والرسوب والتسرب، لأنه من خلالها يمكن الحكم على مستوى جودة التعليم.

وأظهرت التقارير زيادة نسبة عدد الطلاب بالمدارس بنسبة ٣,٤ ليصل عددهم الى ٢٤,٤ مليون طالب عام ٢٠٢٠/ ٢٠٢١مقارنة ب ٢٣,٦ مليون طالب عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ أكد البنك الدولي أن وزارة التربية والتعليم الفني قد شرعت في خطة لإحداث نقلة نوعية في جودة التعليم المدرسي لتزويد الطالب بالتعليم الأساسي والمهارات الحياتية والرقمية اللازمة لسوق العمل كما تعمل على تطوير التعليم القائم على التكنولوجيا وتحسين مستوى المتعلم [٢٦] .

وكان الاهتمام الرئيسي لوزارة التربية والتعليم في العقدين الأخرين هو التركيز على التوسع في إتاحة التعليم الأساسي ومنه التعليم الإعدادي للوصول إلى المعدل العالمي في هذا التعليم وقد نتج عن هذا التوجه برنامج ضخم لإنشاء المدارس معا زاد من معدل زيادة أعداد المدارس بالنسبة 11,86% في الحلقة الإعدادية في الفترة ما بين ٢٠٠١ – ٢٠٠٦ وكان عدد

المدارس الإعدادية 8958 مدرسة تضخم الى ٧٣٣٦٢ فصلا و 3,811,127 تلميذًا، وقد بلغ عدد القيد الإجمالي في التعليم الإعدادي في العام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ في حلقة التعليم المهني والعام92,4% ويمثل المقيدين في التعليم الإعدادي المهني نسبة بلغ 4,5 % وفى التعليم الأزهري بلغ 7,1 ويتضح أن إجمالي الاستيعاب في هذه المرحلة ٩٧ % في نفس العام ، وهذا يضع مصر ضمن أول الدول التي نجحت في تحقيق المساواة في هذا النوع من التعليم الإعدادي(٢٧).

ومما سبق يتضح أن الطالب هو الهدف النهائي للعملية التعليمية وتسعى الوزارة في تطوير الطلاب نفسيا وعقليا وجسميا وأخلاقيا وقوميا والكشف عن الميول والرغبات في تلك المرحلة وتنميتها أو إعداد خريجين من التعليم الفني على قدر من المهارات تتفق مع المعايير القومية للمهارات وبالتالي يتوافر لديهم الارتقاء لمستوى الطلاب المهني وأن يمتلك الطلاب المهارات التكنولوجية والقيم الأخلاقية التي تمثل درعا أمامهم.

٥- الواقع الكمي للتعليم الخاص قبل الجامعي في مصر في الفترة من ٢٠١٨-٢٠٢٢م (المدارس والفصول والتلاميذ).

تعد المدارس الخاصة عنصرًا مهمًا في قطاع التعليم المصري لا يمكن تجاهله أو التقليل من شأنه، حيث تشير الإحصاءات الرسمية إلى التواجد الكبير للمدارس الخاصة في المجتمع المصري، والتزايد المستمر والمتضاعف في إعدادها من سنة لأخرى.

جـدول

يوضح تطور أعداد المدارس الخاصة في الفترة من ٢٠١٨/٢٠١٩ حتى ٢٠٢٢/٢٠٢٣(٢٨).

المرحلة	٢٠١٨/٢٠١٩			٢٠٢٢/٢٠٢٣		
	مدارس	فصول	تلاميذ	مدارس	فصول	تلاميذ
ما قبل الابتدائي	٢٥١٦	١١٦١٢	٣٥١٣٩٣	٢٧٨٧	١١٩٢٠	٣١٠٣٠٢
الابتدائي	٢٢٤٨	٣٥١٩٨	١١٩٧٨٨٩	٢٥٩٣	٣٩٣٦٤	١٢٢٧٦٢٦
جملة الإعدادي	١٨٨٨	١٢١٥٩	٣٧٥٤٠١	٢٢٨٢	١٤٨٦	٤٣١٠١٣
جملة الثانوي العام	١٢٩٨	٨١٩٨	٢٥٧٣٧٣	١٨٨٧	١٣١١٤	٤٢٥٨٥٢
جملة الثانوي الصناعي	٨	١٠٠	٢٥٦٢	٤٤٥	٤٤٠١	١٥٦٩٦١
جملة الثانوي الزراعي	٠	٠	٠	٧٢	٦٢٧	٢٩٧٣٢

جملة الثانوي التجاري	١٧٣	٢٠١٩	١٠٧٨٨٣	٣١٦	٣٢١١	١٧٥٨٤٧
جملة ثانوي فندقي	٢٤	٩٠٣	٣٩١٣٣	٤٩	١٠٤٨	٤٥٣٤٣
جملة التربية الخاصة	١٦	٩٥	٤١٨	١٩	٩٩	٣٢٤
الإجمالي	٨١٧١	٧٠٢٨٤	٢٣٣٢٠٥٢	١٠٤٥٠	٨٨٦٤٤	٢٨٠٣٠٠٠

يتضح من الجداول السابقة للتعليم الخاص أنه:

- في المرحلة ما قبل الابتدائي في الفترة من ٢٠١٨-٢٠٢٣م أن هناك تزايد في أعداد المدارس، بينما هناك انخفاض في عدد التلاميذ والفصول.
- في المرحلة الابتدائية في الفترة من ٢٠١٨-٢٠٢٣م أن هناك تزايد في أعداد المدارس والفصول والتلاميذ.
- في المرحلة الإعدادية في الفترة من ٢٠١٨-٢٠٢٣م أن هناك تزايد في أعداد المدارس والفصول والتلاميذ.
- في المرحلة الثانوي العام في الفترة من ٢٠١٨-٢٠٢٣م أن هناك تزايد في أعداد المدارس والفصول والتلاميذ.
- في المرحلة الثانوي الزراعي في الفترة من ٢٠١٨-٢٠٢٣م أن هناك تزايد في أعداد المدارس والفصول والتلاميذ.
- في المرحلة الثانوي التجاري في الفترة من ٢٠١٨- ٢٠٢٣م أن هناك تزايد في أعداد المدارس والفصول والتلاميذ.
- في المرحلة الثانوي الفندقي في الفترة من ٢٠١٨-٢٠٢٣م أن هناك تزايد في أعداد المدارس والفصول والتلاميذ.
- في المرحلة (التربية الخاصة) في الفترة من ٢٠١٨-٢٠٢٣م أن هناك تزايد في أعداد المدارس والفصول والتلاميذ.

ومما سبق يتضح من خلال الإحصاءات والنسب الواردة في الجداول السابقة أن معدلات التعليم الخاص في مصر قد شهدت توسعًا كبيرًا خلال الخمس سنوات الماضية، كما أن عدد مدارس التعليم الخاص وعدد فصوله وعدد تلاميذه في تصاعد مستمر في جميع المراحل الدراسية، كما تزايدت معدلات القيد بالمدارس الخاصة كنسبة من معدلات القيد الكلية من سنة لأخرى في جميع المراحل التعليمية.

٦- المشكلات التي تواجه التعليم الخاص:

إن المدارس الخاصة مثلها مثل المدارس العامة تعاني من عدة مشكلات، وإن اختلفت تلك المشكلات في مضمونها، حيث يشترك كلاهما في مشكلات تعليمية عدة تتصل بالمناهج والمقررات ومستوى المعلم، والعجز في بعض تخصصات المعلمين وعدم تأهيل كثير منهم، كما أن المدارس الخاصة ما زالت تقليدية في ممارساتها، تغلب عليها ثقافة الذاكرة والتلقين والحفظ، وتستند إلى الامتحانات وحدها في الحكم على أداء التلاميذ، ومن أهم تلك المشكلات ما يلي:

- عدم توافر المعلمين المؤهلين تربوياً بالمدارس الخاصة [٢٩].
- قلة الوسائل التعليمية التي تيسر عملية التدريس في المدارس الخاصة.
- ضعف الشعور بالرضا عن العمل بالتدريس في المدارس الخاصة [٣٠]
- يوجد عجز في أعداد المعلمين في كافة مراحل التعليم وتعتبر هذه المشكلة أحد الأسباب التي نشأت عنها كثير من المشكلات الأخرى، فقد أدى العجز المستمر في أعداد المعلمين إلى الاستعانة بمعلمي الضرورة من خريجي الكليات الجامعية غير المؤهلين تربوياً للعمل بالتدريس مثل كليات الآداب والعلوم، كما أن وزارة التربية والتعليم قد استعانت بخريجي بعض الأقسام الأخرى مثل الفلسفة والتاريخ والجغرافيا لتدريس اللغات الأجنبية، وذلك لسد العجز في اللغة الإنجليزية [٣١].
- هناك مدارس لا يوجد بها أفنية كافية ولا يوجد بها ملاعب وإنما يستغل الفناء المدرسي كملعب، وهناك مدارس بها أفنية كافية وبعض المدارس لا يوجد بها سور، أما عن حالة الصرف الصحي بالمدارس الخاصة فنجد بعض المدارس بها صرف صحي جيد، وبعضها به صرف صحي بدائي والقليل منها ليس به صرف صحي، أما عن حالة مياه الشرب والكهرباء والأثاث المدرسي كلها صالحة في جميع المدارس الخاصة، وبالنسبة لدورات المياه فبعض المدارس بها دورات مياه صالحة، والبعض به دورات مياه غير صالحة [٣٢].
- قد يوجد بالمدرسة مجلس الآباء والمعلمين، ولكن وجوده صورياً، لعدم فعالية الدور الذي يقوم به بسبب عدم الأخذ بالآراء التي يبديها الآباء.
- الاعتقاد الشائع لدى معظم أولياء الأمور بأن الهدف الأساسي من مجلس الآباء والمعلمين هو جمع التبرعات منهم.

ثالثاً: نتائج البحث وتوصياته :

نتـــائـــج البحـــــث:

توصل البحث الحالي إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

- تتناسب الفصول الدراسية وحجرات الأنشطة بالمدرسة الخاصة مع أعداد طلابها.
- يتوافر بالمبنى المدرسي عوامل الأمن والسلامة.
- تراعي إدارة المدرسة الخاصة المواصفات العالمية للجودة في خدماتها التعليمية.
- تحرص المدرسة على وضع رؤية، ورسالة واضحة ومحددة.
- تحدد رؤية ورسالة المدرسة في ضوء إمكاناتها واحتياجات المستقبل.
- يسعى جميع العاملين بالمدرسة لتحقيق رؤيتها بصفة مستمرة.
- تضع المدرسة خطة إستراتيجية لتحقيق أهدافها.
- قلة مشاركة المجتمع المحلي عند تحديث رؤية المدرسة ورسالتها بصفة مستمرة.
- تهتم إدارة المدرسة الخاصة باستقطاب الكوادر البشرية المؤهلة للعمل بها.
- تحرص إدارة المدرسة على توفير بيئة عمل صحية وآمنة باستمرار.
- تحرص إدارة المدرسة على رصد مكافآت خاصة لذوي الأداء المتميز.
- يوجد بالمدرسة نظام مالي يدير مواردها المالية على أكمل وجه.
- تحرص إدارة المدرسة على صيانة جميع مرافق المدرسة بشكل دوري
- قلة اهتمام إدارة المدرسة ببناء علاقات إيجابية مع المدارس المناظرة.
- تضع المدرسة خطة التحسين المستمر في ضوء نتائج التقويم الذاتي.
- يتمكن المتعلم من المهارات المعرفية وفقاً لنواتج التعلم المستهدفة.
- يكتسب المتعلم اتجاهات إيجابية نحو الدراسة بالمدرسة.
- يستخدم المعلم استراتيجيات تعليم وتعلم لتحقيق نواتج التعلم المستهدفة
- معاناة أولياء الأمور من زيادة المصروفات الدراسية كل عام.
- أن قيام مديري المدارس بأداء مهامهم ومسئولياتهم يُواجه بالعديد من العقبات التي تؤدى الى ضعف فاعليتها وضعف مستوى الأداء.
- هناك بعضًا من أصحاب المدارس الخاصة يهتم بالرحلات والأمور الترفيهية أكثر من العملية التعليمية.

- قلة انتظام إدارة بعض المدارس الخاصة في إرسال تقارير أولياء الأمور عن سلوكيات الأبناء.
- وجود قصور في تأصيل ثقافة الجودة والاعتماد المؤسسي داخل مدارس التعليم الخاص لعدم قناعة بعض العاملين بأهميتها.
- عدم قناعات القيادات المدرسية بأهمية الاعتماد، وتدني المستوى العلمي والفني لدى بعض العاملين بأقسام ووحدات قياس الجودة في الإدارات والمديريات مما أفقد هذا النظام مصداقيته.
- تعقيد الإجراءات في وجه من يرغب في إنشاء مدرسة خاصة.
- تعتمد بعض المدارس الخاصة على الانتقائية في اختيار الطلاب مما يفصل الطالب عن محيطه الخارجي المتنوع اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا.
- قلة المدارس الخاصة في القرى تؤدى الى أعباء كثيرة على الطالب من سفر وإهدار للوقت والجهد.
- قلة توافر المباني المدرسية الملائمة للعملية التعليمية ولأعداد التلاميذ المتزايدة كل عام.
- عدم وجود قناعات لدى بعضًا من قيادات مدارس التعليم الخاص بأهمية الاعتماد.
- ضعف دور إدارات ضمان الجودة بالمديريات التعليمية في تأهيل مؤسسات التعليم الخاص للاعتماد
- وجود قصور لدى بعض العاملين في مدارس التعليم الخاص في تأصيل ثقافة الجودة والاعتماد المؤسسي.
- عدم مشاركة المعلمين في تخطيط وتطوير المناهج التعليمية.
- ضعف التجهيزات الصحية في بعض مدارس التعليم الخاص.

توصيـــــات البحـــــث:

- ضرورة اهتمام المدرسة بمشاركة الأطراف المعنية بالعملية التعليمية في صياغة الرؤية والرسالة.
- ضرورة حرص المدرسة على مشاركة المجتمع المحلي عند تحديث رؤيتها ورسالتها بصفة مستمرة.
- التأكيد على أن تحدد إدارة المدرسة جدولًا زمنيًا لكل مرحلة من مراحل خطتها الاستراتيجية.
- ضرورة أن تراعي إدارة المدرسة الخاصة المواصفات العالمية للجودة في خدماتها التعليمية.
- الاهتمام بمكافأة إدارة المدرسة العنصر البشري المجتهد في كل مجالات العمل المؤسسي.
- ضرورة أن تتسم إدارة المدرسة بالمرونة وفقاً لدرجة الأولوية للعمل.
- ضرورة حرص المدرسة على توفير الموارد ا لبشرية والمادية لداعمة لتحقيق أهدافها.
- الاهتمام بتقييم المدرسة العاملين بها وفق أسس ومعايير موضوعية ومعلنة.
- التأكيد على أن يتوافر بالمدرسة الأجهزة والأدوات اللازمة لتنفيذ الأنشطة التعليمية والتربوية.
- ضرورة أن تهتم إدارة المدرسة ببناء علاقات إيجابية مع المدارس المناظرة.
- أن تقدم مدارس التعليم الخاص خدمات للأسرة والمجتمع المحلى.
- أن تتصل إدارة مدارس التعليم الخاص مع أولياء الأمور فيما يتعلق بتعليم أبنائهم.
- التأكيد على أن تتيح المدرسة نتائج التقويم الذاتي للأطراف المعنية.
- عمل تقويم لخطة التحسين للوقوف على مدى تحقيق أهدافها.
- نشر الوعي بأهمية تحقيق معايير الجودة والاعتماد بمدارس التعليم الخاص.
- ضرورة أن يوظف المنهج في تنمية المهارات الحياتية وريادة المشروعات للمتعلمين.
- التأكيد على أن تتناسب نواتج التعلم المتضمنة بخريطة منهج المدرسة الخاصة مع مرحلتها الدراسية.
- ضرورة أن تقدم المدرسة الخاصة خدمات إرشاد تربوي للعاملين وأولياء الأمور.

مراجع البحث وهوامشه

١. الهلالي الشربيني الهلالي: البرامج التنفيذية لإصلاح التعليم قبل الجامعي في مصر: الفترة من سبتمبر ٢٠١٥ حتى فبراير ٢٠١٧ البرنامج الثامن تطوير التعليم الخاص والدولي، مجلة بحوث التربية النوعية، ع (٥٢)، ٢٠١٨، ص ٢٣١.

2. Tomasevesk,Katarina:The state of the right to education worldwide: free, global report Copenhagen,August,2006.

٣. وزارة التربية والتعليم: قانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ الخاص بإصدار قانون التعليم الخاص، مطبعة وزارة التربية والتعليم، القاهرة، ١٩٨١ متاح على الموقع:
https://marsd.daamdth.org/2018/02/15

٤. وزارة التربية والتعليم: قرار وزارة التربية والتعليم رقم ٣٠٦ بتاريخ ١٩٩٣/١٢/٦م بشأن التعليم الخاص "الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٩٤م متاح على الموقع
https://rglow.forumegypt.net/t24-topic

٥. وزارة التربية والتعليم:"البيانات الإحصائية" ٢٠٢٢/٢٠٢٣، متاحة على الرابط التالي:
http//services.moe.gov.eg

٦. أبو صالح أحمد الألفي:" التعليم الخاص، ماضيه، حاضره ومستقبله، ودوره في التنمية التربوية " ورقة بحثية مقدمة إلى لجنة التعليم والبحث العلمي، الحزب الوطني الديمقراطي، القاهرة: ١٩٩٢،

٧. راجع في ذلك الى:

آمال علي حسن: دراسة ميدانية لبعض مشكلات التعليم الابتدائي الخاص بمحافظة المنيا، المجلة الدولية للبحوث النوعية المتخصصة، المؤسسة العربية للبحث العلمي والتنمية البشرية، ع (١٣)، ٢٠١٩، ص٦٥.

سامي محمود نصار: التعليم الخاص وبنية النظام التعليمي في مصر، تحرير نادين مراد سيكا، هل للتعليم جدوى؟ دراسة مسحية لعوائد التعليم العام والخاص في مصر، دار الكتب، القاهرة ،٢٠١٣، ص٤٢.

٨. وزارة التربية والتعليم : المادة رقم (٥٤، ٥٥) من قانون التعليم ما قبل الجامعي رقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١، مادة ٥٤، المعدل بقانون (١٥٥) لسنة ٢٠٠٧، القاهرة، ٢٠٠٧،.

9. Data Collection on Education Systems: (2001). Definitions, Explanations and Instructions, UNESCO, OECD, Eurostat, page 49 Online available at the website: https://stats.oecd.org/glossary/detail.asp?ID=2123

١٠. وزارة التربية والتعليم: قرار وزاري رقم (٣٠٦) بتاريخ ٦ / ١٢ / ١٩٩٩، القاهرة: مطبعة وزارة التربية والتعليم، مادة (١)، ص٣.

١١. عماد صموئيل وهبة: واقع المدارس الخاصة وسبل ومواجهة مشكلاتها من وجهة نظر أولياء الأمور والمعلمين والخبراء التربويين: دراسة ميدانية ببعض محافظات صعيد مصر، ٢٠١٥، ص١٧.

١٢. على وطفة، فرج المطوع: المدارس الخاصة الأجنبية في دولة الكويت كما يراها أولياء أمور تلاميذ المرحلة الابتدائية، مجلة رسالة الخليج العربي، السعودية، س (٢٩)، ع (١٠٩)، ٢٠٠٨، ص ٢١.

13. Ministry of Education: Report of the Secondary Education Review and Implementation, Singapore: Ministry of Education, 2010, P.11.

١٤. أشرف العربي: العائد الاقتصادي كأحد أهم محددات الطلب على التعليم في مصر، دار الكتب، القاهرة، ٢٠١٣، ص١٠٠.

١٥. عبد العزيز أحمد محمد داود : إدارة التعليم قبل الجامعي في أندونيسيا ومصر : دراسة مقارنة، مجلة كلية التربية، كلية التربية، جامعة كفر الشيخ، مج (٢٠)، ع (٣)، ٢٠٢٠، ص ص ٢٨٧.

١٦. حامد الحملاوي: واقع التعليم الخاص بين الاتجاهات المادية والمقاصد التعليمية دراسة ميدانية أجريت على عينة من أفراد المجتمع الجزائري، الملتقى المغاربي الرابع، تونس، ٢٠١٨، ص٧.

متاح على : https://www.researchgate.net/publication/332709750

17. Luis Crouch and Others: Governance, Management and Financing of Education for All: Basic Frameworks and Case Studies", Background Paper prepared for the Education for All Global Monitoring Report 2009, Paris, UNESCO, 2009, P.23.

18. Economic Commission for Lating America and The Caribbean, Investing Better in Order to Invest More: Finance and Management of Education in lating America and the Caribbean, Chili: UNESCO, 2005, P. 45-52.

19. Organization for Economic Cooperation and Development, Formative Assessment: Improving Learning in Secondary Classrooms", In Policy Brief Review, Vol., 4, No (1), OECD, November 2005, PP. 63-64.

20. Schutz American School: Responsibilities of The Head of School", published by SAS, Cairo, Egypt, 2018, pp.1-3.

٢١. وزارة التربية والتعليم: قرار وزاري رقم ٤٢٠ لسنة ٢٠١٤م بشأن التعليم الخاص، الباب الخامس، الفصل الأول، مادة (٤٥)، ٢٠١٤، ص ٢٧.

22. Keith M. Lewin, : Strategies for Sustainable Financing of Secondary Educaiton, Working Paper of World Bank, No (136) Washington, The World Bank, 2008, P. 150.

٢٣. سهام يس أحمد: آليات تربوية مقترحة لتفعيل دور التعليم قبل الجامعي بمصر في دعم التربية الاقتصادية للطلاب، مجلة العلوم التربوية، كلية الدراسات العليا للتربية، جامعة القاهرة، مج (٢٤)، ع (٤)، ٢٠١٦، ص ٥١.

٢٤. ماجد منير: حصاد قطاع التعليم قبل الجامعي خلال عام ٢٠٢١ ، بوابة الأهرام، ٢٠٢٢/١/١٤

٢٥. فاطمة منير: صيغة مقترحة لإدارة التجديد التربوي بالمرحة الإعدادية في مصر في ضوء الاتجاهات العالمية، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراة، كلية تربية، جامعة طنطا، ٢٠١٤، ص ١٢٠.

٢٦. وزارة التربية والتعليم: كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٢٢/٢٠٢٣م الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلي، ٢٠٢٢/٢٠٢٣م.

٢٧. فوزي رزق شحاته: بحث متطلبات إعادة الصف السادس للتعليم الابتدائي في مصر رؤية استراتيجية، القاهرة: المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، مايو ٢٠٠٠، ص ٧٠

٢٨. وزارة التربية والتعليم: كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٢٢/٢٠٢٣م الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلي، ٢٠٢٢/٢٠٢٣م.

٢٩. على راشد: المعلم الناجح ومهاراته الأساسية ومفاهيم ومبادئ تربوية، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٩، ص ١٥٥.

٣٠. نبيل رمضان السيد عمار: " مشكلات المدرسة الثانوية الزراعية في مصر، أسبابها ومقترحات حلها"، القاهرة: المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، ١٩٩٩، ص ١٦.

٣١. شاكر محمد فتحي وآخرون: التعليم الأساسي الفكر التطبيق الصيغة المستقبلية، القاهرة :١٩٩٧، ص ص ٢١٩: ٢٢٢.

٣٢. مديرية التربية والتعليم: الإدارة العامة للإحصاء والحاسب الآلي، تقرير عن حالة المباني في المدارس الابتدائية الخاصة بمصروفات للعام الدراسي ٩٩/٢٠٠٠، محافظة المنيا.